قراءة في تقرير مجلس الأمن

جروندبرج يواصل جهوده لاستئناف العملية السياسية

• جماعة الحوثي المتمردة لا زالت تواصل شن هجومها

«الأمناء» إعداد / أشرف محمد:

أصدر مجلس الأمن الدولي تقريرًا خاصًا لشهر ديسمبر 2022م حول الإجراءات المتوقع القيام بها من قبله فيما يخص اليمن، مقدما من خلال التقرير أبرز التطورات المتعلقة باليمن والحرب الدائرة فيه والتي يتابعها المجلس بكل اهتمام.

وأكد التقرير أنه في ديسمبر 2022م سيعقد مجلس الأمن إحاطته ومشاوراته الشهرية بشأن اليمن مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانز جروندبرج وممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

التطورات الرئيسية الأخيرة

وأشار تقرير مجلس الأمن أن جماعة الحوثي المتمردة لا زالت تواصل شن هجومها في محافظة مأرب اليمنية، حيث تحتفظ حكومة المناصفة بالسيطرة الكاملة على مدينة مأرب فقط، وهي التي يقطنها ما يقدر بنحو 1.5 مليون إلى ثلاثة ملايين نسمة، وكذا مديرية مأرب الوادي التي تغطي النصف الشرقي من مأرب، منوها لأهمية المحافظة كونها، بحسب التقرير، تحتوي على معظم حقول النفط والغاز والبنية التحتية.

وفيما يخص محافظة الحديدة اليمنية، فقد قال التقرير إن الحوثيين سيطروا على مدينة الحديدة الساحلية على البحر الأحمر بعد انسحاب القوات التابعة للحكومة، في خطوة غير متوقعة، من المواقع التي كانت مترسخة فيها إلى حد كبير منذ اتفاق ستوكهولم في ديسمبر 2018 الذي أقر وقف إطلاق النار بالمحافظة.

وأكد التقرير حدوث انسحابات للقوات المشتركة المتحالفة مع الحكومة في الحديدة، والتي تتألف من عدة مجموعات مسلحة، في 12 نوفمبر، موضحاً انسحاب القوات المشتركة من مواقعها في مدينة الحديدة والدريهمي وبيت الفقيه ومعظم المناطق الواقعة تحت سيطرتها في مديرية التحيتا، وأنها أقامت خطوط جبهة جديدة على بعد 75 كيلومترًا جنوب مدينة الحديدة قرب مدينة الخوخة، هذا وسرعان ما سيطر الحوثيون على المناطق التي تم إخلاؤها رغم ورود أنباء عن اندلاع قتال.

وقالت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA))، التي تأسست في يناير 2019م لمراقبة وقف إطلاق النار وإعادة انتشار الحوثيين والقوات الحكومية من مدينة الحديدة المنصوص عليها في اتفاقية ستوكهولم، إنها لم يتم إبلاغها مسبقًا بالتحركات التي تمت، كما قالت الحكومة اليمنية إنها لم تكن على علم بالمخططات، ووصف بيان صادر في 15 نوفمبر عن بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لتطورات بأنها «تحول كبير» في الخطوط الأمامية وأنها «تستدعي إجراء مناقشات بين أطراف اتفاق الحديدة».

وأضافت: "البعثة مستعدة لتسهيل مثل هذه المناقشات في إطار الاتفاق، وفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، باستخدام الأرقام التي قدمتها الحكومة والحوثيين، وأدت الانسحابات والقتال الذي تلاها إلى نزوح حوالي 13500 مدني.

كما صدرت تصريحات عن القوات المشتركة والتحالف الذي تقوده السعودية - والذي يدعم الحكومة اليمنية - إن عمليات إعادة الانتشار تمت «لتصبح أكثر فعالية ومرونة من الناحية التشغيلية» في «المعركة الوطنية» بعد الحفاظ على مواقع دفاعية لما يقرب من ثلاث سنوات، ومن منظور استراتيجي، قضى الانسحاب على الوضع الهش للقوات المشتركة على طول السهل الساحلي الضيق وخطوط الإمداد التي حافظت عليها على مدى السنوات الثلاث الماضية مع تحرير الوحدات لدعم القوات المناهضة للحوثيين في أماكن أخرى من اليمن.

وفي 10 نوفمبر، اخترق الحوثيون مجمع السفارة الأمريكية بصنعاء، الذي كان مغلقًا منذ أوائل عام 2015م، واعتقلوا أفراد أمن يمنيين محليين يعملون في الولايات المتحدة يحرسون المنشأة الدبلوماسية، وجاء التوغل في أعقاب اعتقال ما لا يقل عن 25 يمنيًا يعملون لصالح الولايات المتحدة في الأسابيع الثلاثة السابقة، وفقًا لتقارير إخبارية، وتعليقًا على هذه الاعتقالات التي تمت في 9 نوفمبر، قالت وزارة الخارجية الأمريكية إنه تم الإفراج عن غالبية المعتقلين، وفي بيان صحفي صدر في 18 نوفمبر، أدان أعضاء مجلس الأمن استيلاء الحوثيين على مجمع السفارة الأمريكية، ودعوا إلى الانسحاب الفوري لجميع عناصر الحوثيين من المبنى وإطلاق سراح جميع من لا يزالون رهن الاحتجاز.

وفي ذات السياق، أعلنت الأمم المتحدة في 17 نوفمبر أن اثنين من موظفيها في صنعاء قد اعتقلا في 5 و7 نوفمبر، على التوالي، وأنهم ظلوا رهن الاحتجاز على الرغم من تأكيدات الحوثيين بإطلاق سراحهم.

من جانب آخر، استعرض التقرير تحركات المبعوث الاممي جروندبرج، وقال إنه واصل جهوده لاستئناف العملية السياسية، حيث قام في 3 نوفمبر بأول زيارة له إلى إيران، الحليف الرئيسي للحوثيين، وأنه ابتداءً من 7 نوفمبر، أجرى زيارته الثانية لليمن، حيث التقى أولاً بمسؤولي الحكومة اليمنية وممثلي المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن. كما زار جروندبرج محافظة تعز، وهو أول مبعوث خاص للأمم المتحدة يقوم بذلك، في زيارة دامت على مدار ثلاثة أيام، ذهب خلالها إلى مدينة تعز والتربة والمخا، كما عقد اجتماعات مع محافظ المحافظة وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وأعضاء البرلمان ورجال الأعمال والصحفيين، وكان جروندبرج قد زار مدينة المخا ايضا، وهناك التقى بالسلطات المحلية، والمكتب السياسي للمقاومة الوطنية - الجناح السياسي الذي أنشأه في وقت سابق من هذا العام 2022م بواسطة طارق صالح، وهو الذي يرأس قوات حراس الجمهورية من القوات المشتركة، وهو ابن شقيق الرئيس السابق علي عبد الله صالح - وايضاً الحراك التهامي، وهي حركة تمثل أهالي تهامة في المنطقة الساحلية الغربية.

وفي 11 نوفمبر، أطلع جروندبرج أعضاء مجلس الأمن من عدن على ما جرى معه خلال المشاورات المغلقة مع الأطراف التي التقاها. كما قدم نائب الأمين العام للشؤون الإنسانية راميش راجاسينغهام، شرحاً مفصلاً عن إطار العمل الذي وضعته الأمم المتحدة لمعالجة الانهيار الاقتصادي باليمن، وهو المحرك الرئيسي للأزمة الإنسانية باليمن.

تطورات متعلقة بالعقوبات

في 9 نوفمبر، فرضت لجنة عقوبات اليمن لعام 2140 عقوبات على ثلاث شخصيات عسكرية تابعة للحوثيين وهي: رئيس الأركان محمد عبد الكريم الغمري، الذي يلعب دورًا رائدًا بالجهود العسكرية للحوثيين، بما في ذلك الهجوم على مأرب، والهجمات عبر الحدود ضد المملكة العربية السعودية؛ ويوسف المدني القيادي البارز في قوات الحوثي والمكلف بالهجوم على مأرب منذ أبريل 2021م، بالإضافة الى مساعد وزير الدفاع صالح مسفر صالح الشاعر الذي ساعد الحوثيين في حيازة وتهريب أسلحة وفي الاستيلاء غير المشروع على أصول وممتلكات خاصة، وأشار التقرير الى ان المملكة المتحدة هي من قامت باقتراح الاسماء.

المرأة والسلام والأمن

وعن المرأة والسلام والامن، قال التقرير انه في 18 نوفمبر، نشرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة النسخة المسبقة لملاحظاتها الختامية بشأن اليمن (CEDAW / C / YEM / CO / 8-7)، وبينما رحبت اللجنة بالموافقة على خطة العمل الوطنية لليمن 2022-2020 بشأن المرأة والسلام والأمن، إلا انها أعربت عن قلقها إزاء الافتقار إلى الشمولية والميزانية المخصصة وتنفيذ خطة العمل الوطنية، وحثت اللجنة اليمن على ضمان المشاركة الشاملة للمرأة في تنفيذ خطة العمل الوطنية، من خلال تخصيص الموارد الكافية ووضع مؤشرات لرصد التقدم، كما أعربت عن قلقها العميق إزاء الاستبعاد المنهجي للمرأة اليمنية من مفاوضات السلام الرسمية، وحثت اليمن على ضمان المشاركة الهادفة للنساء من خلفيات مختلفة في جميع مراحل عملية السلام، وفي مبادرات إعادة الإعمار، وفي عمليات العدالة الانتقالية.

القضايا والخيارات الرئيسية

واستمرارا للتأكيد على دعم المبعوث الاممي الخاص لليمن، قال التقرير انه لا تزال جهود جروندبرج لاستئناف عملية سياسية شاملة للتوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع قضية حاسمة، وبحسب التقرير ان هذه المهمة الصعبة أصبحت أكثر صعوبة بسبب وتيرة تغيير الديناميكيات العسكرية - لا سيما مكاسب الحوثيين في هجومهم متعدد الجبهات في محافظة مأرب، مشدداً ان سقوطها ان حدث سيكون بمثابة ضربة كبيرة للحكومة.

ووضح التقرير انه في الأشهر الأخيرة عزز الحوثيون سيطرتهم على محافظة البيضاء الوسطى وسيطروا على عدة مديريات بالجنوب في محافظة شبوة، مما ساعدهم على توسيع هجومهم في مأرب، وكرر التقرير ان تلقي آخر المستجدات حول التطورات في الحديدة وتأثيرها على دور بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة يعد مسألة رئيسية أخرى.

ووجه أعضاء مجلس الامن دعوات متعددة منذ عام 2020م لإنهاء التصعيد الحوثي في مأرب ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، كان آخرها في بيان صحفي في 20 أكتوبر، واكد التقرير ان أعضاء مجلس الامن يشجعون جروندبرج، الذي أصبح مبعوثًا للأمم المتحدة في سبتمبر، على مواصلة التشاور مع الأطراف اليمنية والدول الإقليمية ذات الصلة لوضع إطار عمل أو خارطة طريق للعملية السياسية، والتي يمكن أن يدعمها المجلس بعد ذلك.

وتضمن تقرير مجلس الامن لديسمبر 2022م القضايا الرئيسية المتعلقة بالأزمة الإنسانية باليمن ومنها مكافحة المجاعة وحماية المدنيين وتحسين وصول المساعدات الإنسانية ودعم الاقتصاد، وذكر ان الأمم المتحدة حذرت مرارًا وتكرارًا من احتمال أن يؤدي هجوم الحوثيين في مأرب إلى تفاقم الوضع الإنساني إذا تسبب في موجة جديدة من النزوح الجماعي.

وتناول التقرير التهديد الذي تشكله ناقلة النفط FSO Safer ، التي تحتوي على حوالي 1.15 مليون برميل من النفط وترسو بالبحر الأحمر قبالة محطة نفط رأس عيسى التى يسيطر عليها الحوثيون، وقال انها قضية تثير القلق بشكل مستمر، خاصة انه لم يسمح الحوثيون حتى الآن لفريق تقني تابع للأمم المتحدة بإجراء تقييم للسفينة المتهالكة، الأمر الذي قد يتسبب في كارثة بيئية في حالة حدوث انسكاب نفطي أو حريق.

وجدد تقرير مجلس الامن الدولي دعم أعضاء المجلس لجهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة معبرين عن مشاركتهم لمخاوفهم بشأن الوضع الإنساني والتهديد البيئي الذي تشكله ناقلة النفط الأكثر خطراً.

ديناميكيات مجلس الأمن

واعترف التقرير أنه على الرغم من هذه الوحدة العامة بين أعضاء مجلس الأمن، إلا أنه حقيقة لا تزال توجد هناك خلافات، وأعطى التقرير على سبيل المثال لذلك ميل الأعضاء الأوروبيين والولايات المتحدة إلى أن يكونوا أكثر انتقادًا للحوثيين، بينما تعترض روسيا في كثير من الأحيان على أفراد الجماعة - وهي ديناميكية تحدث أثناء المفاوضات بشأن مخرجات المجلس بحسب التقرير.

ولمح تقرير مجلس الأمن إلى أنه قد تؤدي عقوبات الشهر الماضي إلى جعل التوصل إلى اتفاق في المجلس بشأن اليمن أكثر تعقيدًا. هذا وقد سعت روسيا إلى جعل لجنة 2140 تعكس الأسماء الأخيرة التي تم تسميتها للعقوبات بعد أن فشلت في رفع الاعتراضات ضمن الإطار الزمني المخصص لأعضاء اللجنة لعرقلة وضع الأسماء المقترحة، وهذا يشير بوضوح إلى أن الفشل بالقيام بذلك سيجعل تحقيق وحدة قرار المجلس بشأن اليمن أكثر صعوبة.

الجدير بالذكر أن المملكة المتحدة هي صاحبة القلم في مجلس الأمن الدولي في الوقت الراهن فيما يخص اليمن، كما أن السيدة روندا كينغ (من سانت فنسنت وجزر غرينادين) هي من يترأس لجنة الجزاءات 2140 في مجلس الأمن الدولي حالياً.